S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/25396
11 March 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٠ آذار/مارس ١٩٩٣، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيا رسالة من سعادة السيد فلاديسلاف يوفانوفيتش، وزير خارجية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم رسالتي هذه ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دراغومير ديوكيتـــش
السفير
القائم بالأعمال بالنيابة

المرفق

١٠ آذار/مارس ١٩٩٣

بالإشارة إلى بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٣ بشأن إغلاق نهر الدانوب بصنادل يوغوسلافية، أتشرف بإحاطتكم علما بأن جميع الصنادل والسفن الموجودة جنوبي سد ديرداب الثاني والقناة، وهي ملك الشركة القابضة الخاصة "يوغوسلوفنسكو ريتشنو برودارتسفو" (شركة JRB) التي قد أزيلت بتاريخ ٢ آذار/مارس ١٩٩٣ وعادت الملاحة مفتوحة أمام جميع السفن الدولية. واسمحوا لي أن أشير أيضا إلى أن تفسيرا خاطئا ساقته رومانيا لقراري مجلس الأمن ٧٥٧ (١٩٩٢) و ٧٨٧ (١٩٩٢) لا يزال يعيق ملاحة السفن التي تمتلكها الشركات اليوغوسلافية الخاصة بين موانئ داخلية في الجزء اليوغوسلافي من نهر الدانوب.

إن الحصار المؤقت للملاحة في الدانوب على يد نقابات شاحنين مستقلة تمثل العاملين في شركة JRB، والذي لم تتسبب فيه حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ولم تشجعه، جاء نتيجة حظر الملاحة الذي فرضته السلطات الرومانية على سفن شركة JRB في قناة ديرداب الثانية. فحظر الملاحة في قناة ديرداب الثانية الواقعة بين موانئ يوغوسلافية ونقاط في أعلى النهر عند ميناء براهافو اليوغوسلافي شكل تهديدا خطيرا لأكثر من ٠٠٠ ١٠ موظف يعملون لدى الشركتين اليوغوسلافيتين الخاصتين "يوغوسلوفنسكو ريتشنو برودارستفو" و "هيرويبينكي"، ولأسرهم. وبالتالي قررت النقابات، محاولة منهما للإبقاء على وظائفهم ومورد رزق أسرهم، اتخاذ هذا الإجراء للضغط على السلطات الرومانية واسترعاء انتباه الرأي العام العالمي إلى عدم مقبولية حظر الملاحة المفروض على البواخر اليوغوسلافية في الجزء اليوغوسلافي من الدانوب بين موانئ في الجزئين العلوي والسفلي من هذا النهر.

وأذكركم بأن سفنا ترفع العلم اليوغوسلافي تمخر الدانوب منذ أكثر من ١٣٠ سنة ولم يفرض عليها قط حظر من هذا القبيل حتى في أوقات الحرب. والحظر الذي تمارسه رومانيا الآن، وعدم امتثالها للاتفاق المعقود بين يوغوسلافيا ورومانيا بشأن بناء محطة الطاقة الكهرمائية والسد وقناة ديرداب الثانية، لا يستندان إلى أي قرار لمجلس الأمن ويخالفان اتفاقية الدانوب وغيرها من الاتفاقيات التي تنظم الملاحة في هذا النهر. وفي واقع الأمر لا ينص قرار مجلس الأمن ٧٥٧ (١٩٩٢) على أي قيد صريح أو ضمني لحركة النقل الداخلي في يوغوسلافيا، لا على الأنهار ولا على الطرق ولا على السكك الحديدية ولا عن طريق الجو. وتنص اتفاقية الدانوب صراحة على أن الحركة بين الموانئ النهرية داخل البلد الواحد لا تخضع للجمارك ولا لأية رقابة أو قيود أخرى.

وينظم الملاحة بين الموانئ اليوغوسلافية في قناة ديرداب الثانية، بوصفها ملاحة في مجرى مائي داخلي، اتفاق عام ١٩٧٧ بشأن بناء محطة الطاقة الكهرمائية والسد وقناة ديرواب الثانية، وهو اتفاق تعهد بموجبه الجانب الروماني بإنشاء قناتين، واحدة على الجانب الروماني والأخرى على الجانب اليوغوسلافي،.

ولم يف الجانب الروماني حتى الآن بالتزامه، ولكنه تعهد بموجب الاتفاق المذكور بالسماح بملاحة السفن اليوغوسلافية في القناة الرومانية ضمانا لعدم عرقلة الملاحة بين الموانئ اليوغوسلافية ودفع تكاليف إضافية إلى حين إكمال القناة اليوغوسلافية.

ونود أن نشير في هذه الحالة المحددة الى أن ما يراهن به هو فقط حركة النقل الداخلي بين موانئ يوغوسلافية، أي الإبحار من ميناء الى آخر في البلد الواحد مع عدم إمكانية مرور السفن اليوغوسلافية إلا في القناة التي أنشئت في الجزء الروماني من الدانوب. وبما أن القناة لم تحفر بعد في الاقليم اليوغوسلافي بسبب تخلف الجانب الروماني عن الوفاء بالتزامه بموجب الاتفاق، فإن الاعتراف بحق رومانيا في اعتبار القناة جزءا من حدود دولتها بما يجعلها تعيق حرية ملاحة السفن اليوغوسلافية في المجاري المائية الداخلية اليوغوسلافية ينافي واحدا من المبادئ الأساسية في القانون الدولي، وهو المبدأ القائل إنه لا يمكن لأية دولة أن تستفيد بأي شكل كان من عدم وفائها بما عليها من التزامات بموجب معاهدة ما؛ أي لا يمكن أن يصبح عدم الحق ذلك حقا. ولو كانت رومانيا أنشأت القناة في الاقليم اليوغوسلافي، أي لو كانت أوفت بالتزامها بموجب الاتفاق، لما حدث هذا النزاع قط.

ولقد حاولت الحكومة اليوغوسلافية منذ البداية حل هذه المشكلة الثنائية باتصالات مباشرة مع ممثلين عن حكومة رومانيا الصديقة، وأجريت مناقشات حول المبادئ التي تنطوي عليها هذه المسألة بين رئيسي البلدين أثناء اجتماعهما المعقود مؤخرا في بوخارست. وأغتنم هذه الفرصة لأحيطكم علما بأنه تم الاتفاق على أن يضع ممثلون وخبراء من الحكومتين اجراءات عملية لحل هذه المشكلة، ومن المتوقع أن يجتمعوا قريبا.

وإذ أعرب عن أسف الحكومة اليوغوسلافية للصعاب التي لاقتها السفن الدولية بسبب إجراء نقابات الشاحنين اليوغوسلافيين، فإنني واثق من أن يوغوسلافيا ورومانيا ستجدان حلا عاجلا لهذه المشكلة يعيد الملاحة الدولية الى مجاريها ويمكّن السفن اليوغوسلافية من الملاحة في قناة ديرداب الثانية في تنقلاتها بين الموانئ داخل الاقليم اليوغوسلافي.

وبهذا أكون ساعدتكم، وأنا واثق، على فهم موقف الحكومة اليوغوسلافية فهما أفضل.

(توقيع) فلاديسلاف يوفانوفيتش
وزير خارجية
جمهورية يوغسلافيا الاتحادية

- - - - -